



معهد التخطيط القومي

ندوة

التغيرات المناخية - الواقع والرؤية المستقبلية

(ملخص)

فبراير ٢٠٠٨

ندوة

التغيرات المناخية - الواقع والرؤية المستقبلية

(ملخص)

فبراير ٢٠٠٨

ندوة

التغيرات المناخية - الواقع والرؤية المستقبلية

تعتبر قضية التغيرات المناخية، وما يصاحبها من آثار وتداعيات، من القضايا العالمية التي تسعى الدول إلى الحد منها لحماية الإنسان والبيئة والتنمية المستدامة بشكل عام.

تشارك مصر في هذه المساعي مجدية بالرغم من أن نصيب مصر من انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى المسببة لهذه القضية ضئيل جدا، فقد وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وصدقت عليها ويتم تنفيذها في الإطار المحدد لها، وكذلك وقعت بروتوكول كيوتو وجارى تنفيذه أيضا. كما أنشأت وحدة التغيرات المناخية بجهاز شئون البيئة لكي تتولى شئون تغير المناخ والقضايا الخاصة به، وأنشأت اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة لتنفيذ بروتوكول كيوتو.

تقوم العديد من الجهات بتنفيذ مشروعات للحد من غازات الاحتباس الحرارى التي تعتبر السبب الرئيسى لحدوث التغيرات المناخية، كما تقوم أيضا بمجهودات في مجال التعريف والتوعية بهذه القضية للمشاركة في الحد من انبعاثات هذه الغازات وترشيد استهلاك المواد.

إن مواجهة هذه القضية الهامة يستلزم العمل على محورين المحور الأول يرتبط بتخفيض انبعاثات الغازات المسببة (وهى غازات ثانى أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز وغازات أخرى بنسب ضئيلة) أما المحور الآخر فيرتبط بمواجهة الآثار المحتملة وتخفيض أو الحد من الأضرار المتوقع حدوثها على صحة الإنسان وعلى عناصر البيئة المختلفة في مصر خاصة موارد المياه والزراعة والسياحة والطاقة والسكان.

ونظرا لأهمية هذا الموضوع وآثاره المرتقبة على مصر، عقد معهد التخطيط القومي تحت رعاية الأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان وزير التنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد، ندوة "التغيرات المناخية - الواقع والرؤية المستقبلية" يوم الإثنين الموافق ١١ فبراير ٢٠٠٨ بمقر المعهد بالقاهرة. وقد كان الهدف من هذه الندوة مناقشة الوضع الحالي في مصر بشأن قضية التغيرات المناخية والتوقعات المستقبلية ورؤية بعض الجهات ذات العلاقة، والتوصل إلى مقترحات وتوصيات بشأن استراتيجيات مواجهة الآثار المحتملة وتخفيف أو الحد من الأضرار المتوقع حدوثها.

وقائع الندوة:

شارك في هذه الندوة خبراء متخصصون وممثلين لوزارات الزراعة، الموارد المائية والري، السياحة والبيئة. كما حضرها عدد كبير من أساتذة الجامعات والجهات البحثية والتنفيذية والمهتمين بهذه القضية في الجهات المختلفة .

وقد تضمن برنامج الندوة عقد جلستين ثم مناقشة مفتوحة للسادة الحضور:

الجلسة الأولى:

كانت الجلسة الأولى برئاسة الأستاذة الدكتورة/ علا الحكيم مدير المعهد وعضو مجلس الشورى وبحضور كل من: الأستاذة الدكتورة سلوى محمد مرسى مدير مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بالمعهد والأستاذة الدكتورة نفيسة أبو السعود مستشار مركز دراسات البيئة وإدارة الموارد الطبيعية بالمعهد.

وقد بدأت فعاليات هذه الجلسة بإلقاء الأستاذة الدكتورة علا الحكيم كلمتها والتي وضحت فيها إهتمام المعهد بقضية التغيرات المناخية كقضية بيئية هامة على المستوى العالمى والمحلى. أشارت إلى تداعيات التغيرات المناخية على المستوى العالمى مثل حدوث بعض

الكوارث كالفيضانات والأعاصير والجفاف، وكذلك على المستوى المحلى مثل ارتفاع مستوى سطح البحر وما يصاحبه من آثار سلبية، ونقص موارد المياه وبعض المحاصيل الزراعية

وقد أشارت سيادتها إلى أن الدول النامية هي الدول الأكثر تأثرا بالتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية، وأن الزيادة السكانية الكبيرة والمعدل السريع في استخدام الوقود وخاصة الوقود الأحفورى سواء في التدفئة أو النقل ، وتراكم المخلفات وحرقتها، واستخدام التقنيات القديمة في الزراعة والتنمية الصناعية، وإزالة الغابات ،كلها تؤدي إلى زيادة انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى مما يؤثر تأثيرا كبيرا على التغيرات المناخية.

كما أشارت الأستاذة الدكتورة/ علا الحكيم في كلمتها إلى أن أهم الآثار الناتجة عن التغيرات المناخية في مصر هي:

- ١- ارتفاع مستوى البحر.
- ٢- نقص الموارد المائية وزيادة موجات الجفاف.
- ٣- نقص الإنتاج الزراعى واختفاء بعض الأنواع النباتية والسلالات الغذائية.

وأخيرا أكدت سيادتها على ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية:

- ١- وضع برنامج لتفادى الآثار السلبية للتغيرات المناخية.
- ٢- تبني التقنيات الموفرة للطاقة والتنمية النظيفة.
- ٣- الإرتقاء بالسلوكيات البشرية ورفع الوعى العام بهذه الظاهرة بأبعادها الاقتصادية والتعامل معها وبناء القدرات.
- ٤- وضع السياسات والبرامج اللازمة للتكيف مع التغيرات المناخية.
- ٥- تفعيل مشاركة أطراف التنمية المختلفة وخاصة الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية.

بعد ذلك تحدثت الأستاذة الدكتورة/ سلوى محمد مرسى حيث أشارت إلى أهمية دراسة التغيرات المناخية وآثارها على ارتفاع درجة حرارة الأرض وما يتبع ذلك من زيادة ذوبان الجليد وارتفاع سطح البحر مما قد يؤدي إلى غرق العديد من الجزر والمناطق الواقعة على مستوى منخفض عن سطح البحر في العالم. هذا بالإضافة إلى خطورة ارتفاع درجة حرارة الأرض وما يمكن أن يتبعها من نقص كمية الأمطار المتساقطة على بعض المناطق أو زيادتها في البعض الآخر، كذلك تساءلت سيادتها عن أثر هذه التغيرات المناخية على مصر وهو الهدف من موضوع هذه الندوة .

وقد أكدت الدكتورة سلوى محمد مرسى على أن التغيرات المناخية المتوقعة يمكن أن يكون لها آثارا متعددة على العديد من المناطق والقطاعات الاقتصادية في مصر مثل الموارد المائية والزراعية والصناعية والسياحية وغيرها من القطاعات الأخرى.

وقد أوضحت سيادتها النقاط الآتية:

- ١- بالنسبة للموارد المائية، فإن التغيرات المناخية يمكن أن تؤدي إلى نقص مياه الأمطار وبالتالي انخفاض كمية مياه الأنهار، ومن بينها نهر النيل، مما يستلزم دراسة أثر ذلك على قطاع الزراعة في مصر وعلى المساحات المزروعة، وكذلك على المحاصيل الزراعية المختلفة. وهذا يحتاج إلى المزيد من الدراسات والبيانات التي يمكن على أساسها وضع نموذج رياضي متكامل يساعد على التنبؤ بالوضع في المستقبل في حالة حدوث هذه التغيرات المناخية.
- ٢- ضرورة التخطيط لحماية المدن الساحلية مثل الإسكندرية، بورسعيد، العريش (من منظور سكانها واستثماراتها الصناعية ومواردها الطبيعية وثرواتها البحرية) من الارتفاع المتوقع لسطح البحر في هذه المدن نتيجة لارتفاع درجة حرارة الأرض.
- ٣- ضرورة التخطيط لحماية المناطق السياحية المختلفة من التغيرات المناخية المحتملة.

٤ - رغم اتفاق العلماء على أن ظاهرة التغيرات المناخية هي حقيقة علمية لا مفر منها سوف يترتب عليها العديد من الآثار السلبية المختلفة، إلا أنهم اختلفوا على مدى حدوثها وكذلك على موعد حدوثها هل هو بعد ٥٠ أو ١٠٠ سنة؟؟ وأخيراً أشارت سيادتها أن الهدف من هذه الندوة ليس مجرد سرد للتغيرات المناخية المحتملة وأثرها على الوضع في مصر وإنما الهدف منها هو الوصول إلى وضع خطط مستقبلية لهذه التغيرات المناخية وكذلك وضع سيناريوهات مختلفة للآثار المحتملة لهذه التغيرات على مصر.

ثم تحدثت بعد ذلك الأستاذة الدكتورة / نفيسة أبو السعود وقد تناولت في كلمتها الغازات المسببة للإحتباس الحرارى (وهي أساسا غازات ثنائي أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز وغازات أخرى بنسب ضئيلة) ومصادر هذه الانبعاثات كما أشارت إلى تقارير اللجنة الحكومية لتغير المناخ، وهي المرجع الرسمي لكل ما يخص هذا الموضوع، ومنها تقرير في عام ٢٠٠٦ الذى يؤكد أن تغير المناخ قضية واقعة بالفعل وأن ارتفاع معدل درجة حرارة العالم لم يعد أمراً يشوبه أى شك . بالرغم من أن نصيب مصر النسبى من اجمالى انبعاثات العالم من غازات الاحتباس الحرارى ضئيل جدا إلا أنها من الدول المتوقع أن تتأثر بالتغيرات المناخية. وبالرغم من عدم وجود دراسات دقيقة عن الآثار السلبية المحتملة إلا أن قطاعات الموارد المائية، الزراعة، مصادر الطاقة، السياحة، المناطق الساحلية وبعض التجمعات السكانية تعد الأكثر تأثراً، ومن ثم ترتبط هذه القضية بإدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة في مصر. وقد أشارت سيادتها إلى أن التعامل السليم مع هذه القضية يجب أن يتم من خلال محورين: المحور الأول يرتبط بخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحرارى (وتقوم مصر بمجهودات كبيرة في هذا الشأن من خلال أجهزتها المعنية) أما المحور الآخر فيختص بمواجهة الآثار المحتملة والتخفيف أو الحد من الأضرار الممكن حدوثها على عناصر البيئة في مصر.